

لماذا لا يستقيل الوزراء في مصر؟ الكرسي يحمي الفاشل والمواطن يدفع الثمن



الاثنين 13 يوليو 2026 09:00 م

أعادت محكمة النقض في القاهرة، بحكم نهائي ألزم وزيرة الثقافة جيهان زكي بدفع 100 ألف جنيه وسحب كتابها من الأسواق، سؤال الاستقالة إلى الواجهة، لتنتهي القضية برحيلها وتبدأ مواجهة أوسع حول حصانة الوزراء في مصر

وبينما بدت الاستقالة استثناء يحفظ ماء وجه الحكومة، كشفت الواقعة نظاما يجعل الكرسي درعا يحمي المسؤول من نتائج قراراته، فيما يظل المواطن وحده مطالبا بدفع ثمن الغلاء والفسل وتدهور الخدمات دون حق فعلي في المحاسبة

استقالة فرضها الحكم

وبالتالي لم تبدأ أزمة الوزارة يوم رفضت محكمة النقض طعنيها في 6 يوليو 2026، بل بدأت حين عينتها الحكومة في فبراير رغم صدور حكم سابق ضدها، مفضلة انتظار النهاية القضائية على تحمل مسؤولية الاختيار السياسي

كما أن قبول الاستقالة خلال ساعات لا يحو شهورا من الصمت الرسمي، لأن الحكومة لم تراجع قرارها عندما ثار الجدل الأخلاقي، وإنما تحركت فقط بعدما صار الحكم نهائيا وباتا ولم يعد المنصب قابلا للدفاع

في المقابل تكشف الواقعة الفارق بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية السياسية، فالأولى تحتاج حكما نهائيا، أما الثانية فتقوم على الثقة والسمعة وسلامة القرار، ويمكن أن تفرض الرحيل قبل اكتمال التقاضي حفاظا على المؤسسة

غير أن الثقافة السياسية السائدة في مصر تخلق عمدا بين الاستقالة والإدانة، فتقدم خروج المسؤول باعتباره سقوطا شخصيا، وبذلك تمنحه سببا للتشبث بموقعه وتمنح السلطة ذريعة لحمايته حتى اللحظة الأخيرة

إلى جانب ذلك ترى خبيرة التخطيط سالي صلاح أن الأزمة أعمق من تبديل الوجوه، لأن الفشل الإداري يستمر داخل مؤسسات تجيد البقاء أكثر مما تجيد الإنجاز، فتتحول المناصب إلى حصون بدلا من مواقع قابلة للتقييم والمراجعة

ومن ناحية أخرى توضح تجارب دولية أن الوزير قد يرحل بسبب تضليل البرلمان أو الانتحال العلمي أو خرق قواعد فرضها على المواطنين، لأن الضرر هناك يقاس بما أصاب الثقة العامة لا بحجم العقوبة القضائية وحدها

لهذا لا تصبح استقالة جيهان زكي دليلا كافيا على ميلاد تقليد جديد، فهي جاءت بعد انسداد الطريق القانوني، لا بعد مراجعة طوعية لمعايير التعيين أو اعتراف مبكر بأن منصب الثقافة لا يحتمل شبهة تمس الأمانة الفكرية

وعليه يبقى السؤال الحقيقي متعلقا بمن يملك قرار الإبقاء ومن يملك قرار الرحيل، فإذا كان الوزير لا يستمد شرعيته من رقابة مستقلة أو برلمان قوي، فلن يشعر بأن بقاءه مرهون برضا المجتمع أو جودة أدائه

فواتير بلا مسؤولية

في الأثناء رفعت هيئة السكك الحديدية أسعار التذاكر في 1 يوليو 2026 للمرة الثانية خلال أشهر، بزيادة بلغت 12.5% للرحلات الطويلة و25% للقصيرة، من دون تمهيد كاف يتيح للمواطن ترتيب نفقاته

وفقا لذلك لم يعد قطار الفقراء خدمة عامة محمية من منطق الجباية، بل صار وسيلة لتحميل الركاب كلفة الوقود والصيانة والديون، بينما لا تنشر الوزارة حسابا مفصلا يوضح أين تذهب حصيلة الزيادات المتلاحقة

علوّة على ذلك جاء القرار مفاجئاً حتى لبعض العاملين داخل الهيئة، بحسب تقارير صحفية، وهو ما يكشف أن المشكلة ليست في ارتفاع السعر وحده، بل في طريقة حكم تستبعد المجتمع والموظفين من معرفة القرار قبل تنفيذه

لكن الوزير لم يواجه استجوابا علنيا يشرح لماذا تكررت الزيادة بهذه السرعة، ولم تعرض الوزارة مؤشرات تربط السعر الجديد بتحسين المواعيد أو الأمان أو النظافة، فبقي المواطن معمولا للتطوير من دون ضمانات محددة

ومن ثم يرى الخبير الاقتصادي وائل النحاس أن إجراءات الحكومة المتتابعة جاءت على حساب المواطن، وأن غياب الخطة يدفع السلطة إلى نقل أعباء أزماتها إلى الناس، بدلا من مراجعة الإنفاق والديون وأولويات المشروعات

كذلك تمتد المشكلة إلى المالية والاقتصاد والتعليم والصحة والتموين، حيث تتكرر الأزمات وتتغير الوجوه وتبقى السياسات، فلا تقود موجات الغلاء أو ضعف المدارس والمستشفيات إلى استقالة سياسية أو مساءلة تغير المسار

أما المواطن الذي يواجه تذكرة أعلى ودواء أشد كلفة ومدرسة أقل جودة، فلا يملك الانتظار حتى يصدر حكم قضائي ضد مسؤول، لأن الضرر المعيشي يقع يوميا ويحتاج رقابة سياسية سريعة قبل أن يتحول إلى كارثة

بناء على ذلك يصبح بقاء الوزير رغم فشل ملفه رسالة بأن النتائج لا تحدد مصيره، وأن معيار الاستمرار هو رضا السلطة الأعلى لا رضا الناس، وهو ما يقطع الصلة بين دفع الضرائب والحق في مساءلة من ينفقها

رقابة معطلة تحمي الكراسي

سياسيا يمنح الدستور مجلس النواب حق استجواب الوزراء وسحب الثقة منهم، ويجعل الاستقالة نتيجة واجبة إذا قرر المجلس سحب الثقة، لكن قوة النصوص لا تعني شيئا عندما تتعطل الأدوات أو تتحول إلى إجراءات شكلية

دستوريا يستطيع النواب طلب المناقشة وتوجيه الأسئلة وتشكيل لجان تقصي الحقائق، غير أن ملفات التسعير والخدمات تمر غالبا بعد التنفيذ، فتظهر طلبات الإحاطة كتعليقات متأخرة لا كرقابة تمنع القرار أو تعدله

عمليا يحمي ضعف البرلمان الوزير من مواجهة الكلفة السياسية للفشل، لأن المسؤول يعرف أن الغضب الشعبي لن يتحول بسهولة إلى استجواب مكتمل أو تصويت بسحب الثقة، فيصبح الصمت النيابي جزءا من درع الكرسي

في تقدير الخبير الاقتصادي معدوح الولي، لم تؤد التعديلات الوزارية المتكررة إلى تحسن حياة المصريين، لأن المواطن لا يأكل المؤشرات ولا تعنيه أسماء الوزراء إذا بقي الغلاء وتراجعت الخدمات واستمرت السياسات نفسها

بالتوازي تكشف هذه الرؤية أن تغيير الأشخاص من أعلى لا يعادل المحاسبة من أسفل، فالتعديل الوزاري يمنح السلطة فرصة لإعادة ترتيب الواجهة، بينما الاستجواب العلني يكشف القرار وأسبابه وكلفته والجهة التي تتحمل نتائجه

فضلا عن ذلك يؤدي غياب الإعلام الحر والمعلومات التفصيلية إلى إضعاف أي مساءلة، إذ يستطيع المسؤول تبرير القرار بعبارات عامة عن التكلفة والتطوير، من دون نشر أرقام تتيح للمجتمع اختبار الرواية الحكومية أو دحضها

مع ذلك لا تعني المطالبة بالاستقالة البحث عن مذنب لكل أزمة، وإنما تعني تثبيت قاعدة بسيطة، وهي أن الفشل الجسيم أو تضارب المصالح أو فقدان الثقة يجب أن تكون له نتيجة سياسية تحمي المؤسسة والمواطن

وأخيرا تحتاج مصر إلى فصل واضح بين الرحيل السياسي والعقوبة الجنائية، وبرلمان يستخدم صلاحياته، وصحافة تلاحق الأرقام، وقواعد معلنة لتقييم الوزراء، حتى يصبح المنصب تكليفا مؤقتا لا ملكية محمية بإرادة السلطة

وفي نهاية المطاف لا يخسر البلد حين يستقيل وزير أخفق، بل يخسر حين يبقى محصنا بينما تتراكم الفواتير على الناس، لأن الكرسي عندما يتحول إلى درع تنكسر هيبة المؤسسة ويتحول المواطن إلى دافع دائم لثمن الفشل